

بيان

بدعوة من المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، وطبقاً للمادة السابعة من قانونها الأساسي، عقدت اللجنة الإدارية اجتماعاً عادياً يوم الأحد 31 مارس 2019 بالمدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني بالرباط.

في البداية ألقى الأخ الكاتب العام للنقابة عرضاً مجملاً عن أداء المكتب الوطني منذ اجتماع اللجنة الإدارية في 23 شتنبر 2018، والذي تميز بالعمل المكثف للجن المشتركة بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة الوصية إضافة إلى اللجنة الثلاثية المشتركة مع كل من الوزارة الوصية ووزارة الصحة حول الدراسات الطبية، وبالعامل المستمر من أجل مواجهة التأخر الذي تعرفه عملية تصفية نقط الملف المطلي الذي حصل وتؤكد الاتفاق حولها عدة مرات، والتي لم تنطلق أجزائها بعد، حيث حرص المكتب الوطني على التواصل الدائم مع السيدات والسادة الأساتذة الباحثين وإخبارهم باستمرار من خلال البلاغات التي يصدرها عقب جل اجتماعاته. كما تطرق إلى مساهمة النقابة الوطنية للتعليم العالي في لقاءات ومنتديات دولية وجهوية كان آخرها اجتماع "الدولية للتعليم" في مدينة الدار البيضاء خلال شهر مارس 2019 ضد سلعة التعليم والذي توج بـ"نداء الدار البيضاء" الذي أعقب "نداء أديس أبابا". كما ساهمت النقابة بفعالية في النقاش حول مشروع القانون الإطار 51-17 بمناسبة عرضه على أنظار البرلمان والاتصالات التي باشرها المكتب الوطني مع مختلف الفرق البرلمانية، تنفيذاً لقرار اللجنة الإدارية المنعقدة في 23 شتنبر 2018، والتي أثمرت التثبث بمجانبة التعليم والتكوين، والتراجع عن التوظيف بالتعاقد والذي سبق للنقابة الوطنية للتعليم العالي أن عبرت عن رفضها له في اجتماع لجنتها الإدارية ليوم 07 يناير 2018.

وبعد الوقوف على الجوانب المتعلقة بالشؤون التنظيمية للنقابة الوطنية للتعليم العالي والشروع في تشكيل اللجن المنصوص عليها في قوانينها، وفي جو من النقاش العميق والصريح والتفاعل الإيجابي والبناء بين جميع الحاضرين، فإن اللجنة الإدارية:

1. تسجل التأكيد على مبدأ الالتزام الوحدوي بالانتماء للنقابة الوطنية للتعليم العالي وعلى رغبة كل الأطراف في تجاوز عثرات الماضي القريب خصوصاً خلال وبعد انعقاد المؤتمر الوطني الحادي عشر في أبريل 2018 بمراكش؛
2. تعتبر حصيلة أداء المكتب الوطني في مواجهة السياسة الرسمية الرامية إلى التخلي عن المرافق الاجتماعية، إيجابية في مجملها، كما تدعوه إلى حضور أقوى على المستوى الوطني الإشعاعي من خلال عقد ندوات ومناظرات حول القضايا التي تشغل الرأي العام الوطني عامة والجامعي على وجه الخصوص وإلى دعم ومساندة الاحتجاجات والحركات الاجتماعية المشروعة؛
3. تعبر عن قلقها من التأخير الحاصل في أجرأة الاتفاق المبرم بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة الوصية حول النقط العالقة (الدرجة "د" والدرجة الاستثنائية ورفع الاستثناء عن الأساتذة الباحثين حملة الدكتوراه الفرنسية واحتساب الخدمة المدنية...)، بالرغم من الإعلانات المطمئنة والتعبير المستمر عن النوايا الحسنة والانخراط الفعلي لمختلف القطاعات الوزارية المعنية؛

4. تجدد مطالبتها الحكومة بالإسراع بالرفع من أجور الأساتذة الباحثين المجمدة لأكثر من عقدين، صوتاً لكرامتهم ورداً للاعتبار المجتمعي لهم كما هو شأن جميع المجتمعات المتقدمة، وتُذكر في هذا الصدد بموقفها المتخذ في اجتماعها ليوم 07 يناير 2018 و المحطة النضالية لشهر مارس 2018 التي نفذته؛
5. تهيئ أساتذة التعليم المدرسي على النجاح الذي حققوه بفضل نضالهم في دفع الحكومة للتراجع عن سياسة تعميم الهشاشة والقلق الوظيفي المترتب عن ذلك داخل مرفق استراتيجي لا محدود زمنياً وفق إملاءات واختيارات ليبرالية جديدة تنفيذاً لتوصيات المؤسسات المالية الدولية، كما تعبر عن رفضها للحلول الأمنية بدل الحوار لمعالجة الأزمة الخطيرة التي يعرفها التعليم العمومي عامة والمدرسي على وجه الخصوص بالحلول الترقيعية المتسارعة التي لن تزيد الأزمة إلا استفحالاً والتردي إلا عمقاً على كافة المستويات؛
6. تطالب الوزارة الوصية بالالتزام بالمنهجية التشاركية مع الأساتذة الباحثين عبر هياكلهم القانونية انطلاقاً من الشعب في اعتماد أي إصلاح بيداغوجي مرتقب، تلك المنهجية التي شكلت السبب الوحيد لحضور المكتب الوطني في منتدى مراكش ليومي ثاني وثالث أكتوبر 2018؛
7. تطالب بالتسريع بالاستجابة للمطالب المشروعة المعبر عنها في بيانات اجتماعات كل مجالس التنسيق القطاعية وعلى رأسها قطاع الطب والصيدلة والمراكز الجهوية للتربية والتكوين ومركز تكوين مفتشي التعليم ومركز التوجيه والتخطيط التربوي؛
8. تجدد النداء الذي ما انفكت النقابة الوطنية للتعليم العالي توجهه إلى نقابات التعليم المدرسي الأكثر تمثيلية وإلى الأحزاب السياسية، منذ مناظرتها ليومي 18 و 19 يناير 2013 حول المسألة التعليمية من أجل التنسيق لمواجهة سياسة الخصخصة في مجال استراتيجي سيادي وفي مواجهة سلعة التعليم والتكوين وتوزيع الاعترافات بالشواهد المتحصل عليها من قطاع الأداء لما في ذلك من خطريتههد أمن واستقرار البلاد.

وفي الختام، واعتباراً للانتظارات المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين من جهة، وللتنصل من الالتزام بالبرنامج التي سبق الاتفاق بشأنها بين المكتب الوطني والوزارة الوصية من جهة أخرى، فإن اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي تفوض للمكتب الوطني تدبير المرحلة القصيرة المقبلة بما يشمل ذلك من مقاربة نضالية في مواجهة سياسة التسويف والتماطل، وتعبير عن استعدادها لخوض كافة الأشكال النضالية التي يستدعيها الوضع الراهن ويقرها المكتب الوطني، كما تهيب بكافة السيدات والسادة الأساتذة الباحثين المزيد من التعبئة النضالية المسؤولة من أجل تحسين ظروفهم المادية والمعنوية ومن أجل الدفاع عن طابع المرفق العام للمدرسة العمومية ولنظومة التعليم والتكوين والبحث العلمي.

حرر بالرباط يوم 31 مارس 2019

اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي

